



الكويت

## الكويت تشارك في المنتدى الاقتصادي العربي - الأمريكي

وقال الشيخ علي ان الكويت تقوم باستثمار كبير في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية إذ يبلغ حجم الصادرات الكويتية إلى الولايات المتحدة 4,5 مليار دولار في حين يبلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى الكويت 6,2 مليار دولار.

وأضاف ان الكويت تحرص في كل المنديات على طرح قضايا الدول الفقيرة مشيراً إلى مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في إطلاق صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية والتبرع بـ 100 مليون دولار.

من جهة قال وكيل مساعد التجارة الخارجية عبد العزيز مشعان الخالدي ان هذا المنتدى يضع رؤية استراتيجية لتقوية العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي ما يؤيد وتطويع شعوب المنطقة وجعل مجتمعاتها أكثر استقراراً.

### الكويت / كونا:

تشارك دولة الكويت في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الأمريكي بهدف تعزيز العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة في وقت تقرب واشنطن والكويت من توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

وقال مدير الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الكويتية الشيخ علي خالد جابر الصباح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان هذا المنتدى «التقاء الشرق مع الغرب» مبنياً أهميته لبناء استراتيجيات اقتصادية وتعليمية وتنموية.

وأضاف ان الكويت تستفيد من الخبرات في هذا المنتدى وان الوفد الكويتي عقد لقاءات هامشية لتشجيع الاستثمار في الكويت في جميع القطاعات لا سيما في القطاع المصرفي لتحويل الكويت إلى مركز مالي في المنطقة.



## مجلس التعاون

## العتية: الاستثمارات الخليجية وتعزيز دور القطاع الخاص يتصدران جدول الأعمال

الاتحاد الجمركي ولجنة السوق الخليجية المشتركة واللجان الفنية الأخرى التابعة للجنة التعاون المالي والاقتصادي، وتفعيل من ثبات الهيئة الاستثمارية بشأن تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص ومعاملة الشركات والاستثمارات الوطنية. كما ناقش الموضوعات المرفوعة من اللجان الوزارية الأخرى إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ومنها القطعة الخليجية التنفيذية لمكافحة داء السكري، ومكافحة الملاز في شبه الجزيرة العربية وسيعرض عن هذه المرحلة استخدام إصدار الأدوات التشريعية والقانونية داخل كل دولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وأكد العتية أن خطوات دول المجلس نحو السوق المشتركة كالتيسير كما هو مخطط لها، منوها بأن أهمية السوق الخليجية المشتركة تنبع من أنها تركز على المواطن الخليجي في المجال الاقتصادي، وتقوم على مبدأ أساسي وهو أن يتمتع مواطن دول المجلس ويشمل ذلك المواطنين الأفراد والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، بحيث تتوافر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون أننا تجاوزنا مرحلة الإعداد للسوق الخليجية المشتركة وأعلن عن بدء المراحل التنفيذية الفعلية إلى جانب المتابعة والتقييم، مشيراً إلى انه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة استخدام إصدار الأدوات التشريعية والقانونية داخل كل دولة بشأن مسارات السوق التي تستلزم ذلك، باعتبار ذلك مطلباً مهماً لسلامة تنفيذ ما ورد في إعلان السوق الخليجية المشتركة.



العتية

### الدوحة / وكالات:

تعد لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول مجلس التعاون اجتماع السداس والأربعين في الدوحة، وسيرأس الاجتماع سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير المالية ووزير الاقتصاد والتجارة بالإمارة.

وأكد سعادة السيد عبدالرحمن بن حمد العتية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية الاجتماع السادس والسبعين للجنة منوها بأن هذا الاجتماع يأتي في إطار متابعة اللجنة لمرحلة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس حيث سيتناول الاجتماع التوصيات المرفوعة من لجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد ولجنة الاتحاد الجمركي ولجنة السوق الخليجية المشتركة حول هذه المواضيع، مشيراً إلى أن الاجتماع سيتناول البات وتفعيل من ثبات الهيئة الاستثمارية بشأن تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص ومعاملة الشركات والاستثمارات الخليجية معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية المعتمدة من المجلس الأعلى.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون أن الاجتماع سيشترك في البات تنفيذ قرار المجلس الأعلى بشأن الاتحاد الخفدي وما توصلت إليه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في اجتماعها الأخير في شهر أبريل الماضي في هذا الشأن، كما سيشترك عدداً من الموضوعات المرفوعة من اللجان الوزارية الأخرى من بينها مارفعة وزراء الصحة بشأن الخطة التنفيذية لمكافحة داء السكري والخطة الاستراتيجية لاجتماع الجزيرة العربية خالية من الملاز.

ونوه إلى الاجتماع الذي عقده وكلاء وزارات مالية دول التعاون مؤخراً الذي تناول العديد من الموضوعات والتوصيات المرفوعة من لجنة

## 30 مليار دولار قيمة صفقة القطرية لشراء 200 طائرة

وأضاف الباكر «تتمتع دولة قطر بموقع جغرافي واستراتيجي هام على خارطة العالم فهي تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط ما يوفر لنا العديد من الفرص التوسعية الممتازة بالإضافة إلى الروابط المناسبة للمساهمين من كافة أنحاء العالم عبر الدوحة».

واستطرد الباكر في حديثه قائلاً «ستوفر لنا طائرات البوينغ 787 وطائرات إيرباص A350 المزيد من الفرص الممتازة لاقتناح وجهات جديدة طويلة ومتوسطة المدى حيث أن هاتين الطائرتين تتمتعان بقدرة عالية تمكنهما من الطيران لساعات طويلة بدون توقف».

ولدى القطرية حالياً شبكة متنوعة من الوجهات تغطي كل من أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى وشمال أمريكا.

وتحدث الباكر أيضاً خلال المؤتمر الصحفي عن خطط القطرية التوسعية للعام 2008 التي تضم إطلاق ثلاث وجهات جديدة حيث قامت حتى الآن بإطلاق رحلات مجدولة إلى مدينة جوازاو جنوب الصين نهاية مارس الماضي. وقامت القطرية الأسبوع الماضي بإضافة رحلة أسبوعية



خامسة إلى هذه الوجهة. وتسيّر القطرية 21 رحلة أسبوعياً عبر الصين تغطي كل من بكين وشنغهاي وونغ كونغ.

وإنباء عن 15 يونيو، ستسيّر القطرية في رحلات يومية بين الدوحة ومدينة كوزيكود الهندية المعروفة سابقاً باسم كاليكات. وتعد كوزيكود تاسع وجهة للقطرية في الهند ليرتفع بذلك مجمل الرحلات الأسبوعية إليها إلى 58.

وإنباء عن 10 نوفمبر، ستطلق القطرية مينيونات ثلاث رحلات بدون توقف إلى ثلاث وجهات لها في أمريكا هي هيوستن ليرتفع هذا العدد إلى ثلاث رحلات يومية في ديسمبر 2008.

وقال الباكر «تحتفل القطرية هذا العام بإطلاق ثلاث وجهات رائدة هي جوازاو وكوزيكود وهيوستن وكذلك زيادة وتيرة رحلاتها إلى العديد من وجهاتها الحالية في شبكة خطوطها لتوفر مزيداً من الخيارات للمسافرين الأعداء» كما قام الباكر خلال المؤتمر الصحفي بإطلاق وسائل الإعلام على آخر المستندات المتعلقة بأعمال بناء مطار الدوحة الدولي الجديد. وقد تمت حتى الآن الانتهاء من 60٪ أعمال ردم الأراضي داخل البحر، كما تجري حالياً أعمال رصف مدرج الطائرات وتأسيس البنية التحتية للمبنى على أكمل وجه، ومن المخطط افتتاح المطار الجديد العام 2010 ومايكناه استيعاب ما يصل إلى 24 مليون مسافر سنوياً ليرتفع هذا العدد إلى 50 مليون عندما يتم افتتاح المرحلة النهائية عام 2015.

وتشارك القطرية في «الملتقى» بشكل استثنائي هذا العام حيث تقوم بالترويج للمظهر الحديث لإعلاناتها من خلال جناحها الجديد الذي يضم مسجداً للقطرية الدولية الجديدة ومقعداً من مقاعد الدرجة الأولى على متن القطرية. كما تقدم القطرية على مدار الأيام الأربعة للمعرض عرضاً ترفيهياً متنوعاً أمام جناحها للترويج لوجهاتها الثلاث الجديدة.

### الدوحة / وكالات:

تحدث السيد أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لخطوط الجوية القطرية، عن مخططات القطرية التوسعية للأعوام العتية المقبلة مركزاً على طلبات الشراء التي تقدمت بها القطرية لأكثر من 200 طائرة حديثة تبلغ قيمتها أكثر من 30 مليار دولار.

وتعمل الخطوط الجوية القطرية، الناقل الوطني لدولة قطر، على تحقيق استراتيجية نمو طموحة تماشياً مع الطفرة الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة حالياً حيث تشهد قطر في الوقت الراهن أعمالاً تطوير ضخمة في

بنيتها التحتية.

وعقد الباكر خلال معرض سوق السفر العربي أو «الملتقى» المقام هذا الأسبوع في دبي وبعد الأكبر من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، تحدث خلاله إلى وسائل الإعلام العالمية عن طلبات شراء الطائرات التي تقدمت بها القطرية مؤخراً وعن دورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدولة قطر وتحولها إلى نقطة استراتيجية وهامة لحركة الطيران على مستوى المنطقة والعالم.

وقال الباكر أن القطرية ستبدأ باستلام دفعة جديدة من الطائرات في صيف هذا العام إنباء بثلاث طائرات بوينغ 777 سيتم ضمها إلى أسطول القطرية المكون من 62 طائرة حديثة.

وإنباء عن شهر نوفمبر هذا العام، ستستلم القطرية أول طائرة بوينغ 777-200 الطويلة المدى والقادرة على الطيران إلى أي مدينة بدون توقف انطلاقاً من الدوحة. وسيتم تشغيل أول طائرة بوينغ 777-200 على خط الدوحة - هيوستن في العاشر من شهر نوفمبر القادم برحلات مدتها 17 ساعة بدون توقف.

ومع استلام القطرية لمزيد من الطائرات الحديثة ضمن صفقات شراء ضخمة قامت بها شملت 80 طائرة إيرباص من الجيل الجديد من طائرات A350 وخمس طائرات إيرباص A380 المعلقة ذات الطابقين وستون طائرة بوينغ من نوع دريملاينر 787.

سكوك بإمكانها التطلع نحو المستقبل بخطى ثابتة.

وأضاف إلى هذه الإنجازات الهائلة، سيساهم مطار الدوحة الدولي الجديد الذي يتم إنشائه حالياً في نمو الناقل القطرية عندما يتم افتتاح المرحلة الأولى عام 2010.

وأوضح الباكر أن أسطول القطرية الحديث المكون من طائرات إيرباص وبوينغ ستبشده نموًا ملحوظاً مع نهاية العام 2008 حيث سيصل مجمل عدد طائراته إلى 70. ومن المخطط أن يرتفع هذا العدد إلى 110 طائرة خلال الأعوام الخمس القادمة.

وأضاف أن عدد الوجهات في شبكة خطوط القطرية العالمية سيرتفع بشكل هائل خلال الأعوام القليلة القادمة.

وقال الباكر «مع انضمام طائرة البوينغ 777 الطويلة المدى إلى أسطولنا ستفتح أمامنا المزيد من الفرص الجديدة مع نهاية العام 2008 حيث بإمكان هذه الطائرة السفر إلى كافة أنحاء العالم بدون توقف وكذلك توفير تجربة لا مثيل لها للمسافرين على متنها فهي توفر أعلى درجات الراحة للركاب».

أن أهميتها تكمن في حجم الحركة عليها كونها تربط منطقتين في المملكة يتركز فيها نحو (40) في المائة من إجمالي سكان البلاد (50) في المائة من النشاط الاقتصادي، وقد نتج عن ذلك زيادة في الطلب على خدمات نقل الركاب والبضائع بواسطة القطارات (349) ألف حاوية المنقولة بالقطار في عام 2007م أكثر من مليون راكب.

موضحاً أن برنامج التوسعة أقره المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة بمرحلتين الأولى من ثلاث مسارات، وحول الرؤية الاستراتيجية ومشروع قطار الحرمين ومشروع قطار الشمال الجنوبي، وقد تمت في مرحلة لاحقة إقرار إنشاء الهيئة العامة للخطوط الحديدية التي ستعمل مهامها المنظم والمشرف على أنشطة النقل بالخطوط الحديدية والإشراف على سلامة تشغيله.

وقال: إن التوجه كان في البداية لتنفيذ هذه المشاريع بأسلوب البناء والتشغيل وتم التحويل (B.O.T) وبسبب عوامل مختلفة من بينها عامل الوقت حيث عدلت الدولة عن هذا الأسلوب وقررت تنفيذ مشروع قطار الشمال الجنوبي وكذلك مشروع قطار الحرمين بمرحلة واحدة، وبسبب ذلك تم تعديل شروط متخصصة بنموذج تمويل هذين المشروعين وذلك سعياً لإيجاد المشاريع الاستراتيجية بأسرع وقت ممكن.

وأوضح أن الحكومة سخرت جميع الإمكانيات لبناء شبكة من الطرق تربط مناطق المملكة بعضها ببعض، وحول الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لقطاع النقل قال إنها تتمثل في توفير قطاع متكامل يشمل جميع الأنماط وبيئات احتياجات المواطنين، وتميزه بالسلامة والفعالية والكفاءة والتطور التقني، ويشجع ويعزز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي.



الرياض



## الاستثمار في الموانئ السعودية مفتوح

### خطة لتوسعة محطات الحاويات

أعلن الدكتور جبارة الصريصري وزير النقل عن البدء في إنشاء ميناء تاسع في المملكة مما يسهم في زيادة عدد الأرصفة في الموانئ السعودية (184) بصفاً بمطابقة استيعابية تصل إلى أكثر من (250) مليون طن سنوياً.

وأضاف في كلمته أمام مؤتمر اليربومي الذي اختتمت فعالياته أن الموانئ السعودية أول قطاع خدمي حكومي يتم تخصيص مرافقه في المملكة، مشيراً إلى أنه قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من برنامج التخصيص بتناغم إيجابي، وبدأت المؤسسة في طرح المرحلة الثانية من البرنامج مطلع العام الحالي، حيث تم حتى الآن ترسيمة ستة عقود على القطاع الخاص وسيتم طرح باقي المنافسات تبعاً لآجال انتهاء مدتها والتي قد تصل إلى أكثر من (20) فرصة أخرى في جميع أعمال الموانئ.

وقال إن الاستثمار في الموانئ السعودية ليس حكراً على المستثمر السعودي فالدولة تشجع القطاع الخاص العالمي للاستثمار في هذا القطاع، وتنتهج المؤسسة العامة للموانئ إستراتيجية طموحة لتوسعة المحطات القائمة في الموانئ لاسيما في مجال مناولة الحاويات والخدمات ذات القيمة المضافة، وستسكن تلك التوسعات باستثمارات خالصة من القطاع الخاص، مضيفاً في هذا الإطار أن هناك تحالفاً سعودياً ماليزياً لإنشاء محطة ثالثة للحاويات في منطقة إعادة التصدير في ميناء جدة الإسلامي بأسلوب (BOT)، باستثمارات تروى على حوالي (426) مليون دولار، لإنشاء وتشغيل وصيافير جديد لمرافقة جميع ملحقاته وتجهيزه أمهات المساندة، بمطاقة استيعابية تصل إلى (2) مليون حاوية فيساية، كما أن هناك توجهاً لبناء محطة ثالثة للحاويات في ميناء الملك عبد العزيز بالممام، ومحطة للحاويات في ميناء ضبا بنفس الأسلوب.

وأشار الصريصري إلى شركة الخطوط الحديدية في المملكة والتي لا يزيد مجموع أطوالها عن (1300) كم مقارنة بالمساحة الشاسعة للبلاد إلا

وأضاف أن أوراق العمل المقدمة شرحت وفندت العديد من القضايا بكل شفافية ووضع كقواعد التحكيم البحري والتحكيم البحري في الفقه الإسلامي وعقد الإيجار والمواقف وتسجيل السفن وقواعد التحكيم البحري ودور القضاء فيه وفتون التأمين البحري.

واختتم ناصر غنيم بأن كل قوانين التحكيم في العالم مستوحاة من الفقه الإسلامي ولذلك لا تعارض بينها على الإطلاق ولكن الدول الأجنبية استطاعت أن تأخذ من هذا الفقه قواعد قانونية

بيئة والأمن تسعى الدول الإسلامية لفتح ذلك، فالإسلام يتمتع بالأسبقية والشمولية في كل مجالات الحياة العصرية.

وأكد الدكتور إبراهيم الملا مدير مركز الإمارات الدولي للقانون والمحكم والمجامي ورئيس إحدى الهيئات المنظمة للمؤتمر الهادف ودور الحاضرين للمؤتمر لاستفادة من تجاربهم وكذلك في إبراز أهمية الدول في الاتفاقات العالمية للتحكيم البحري وتقنينها كاتفاقية هامبورغ واتفاقية بروكسل.

وقال إن الخبراء قد أكدوا أهمية دبي لتكون مركزاً عالمياً للتحكيم البحري نتيجة لوجود عوامل التجارة البحرية أولاً من موانئ وشركات وكلاء بحريين وغيرها إضافة لكونها مركزاً تجارياً أساسياً للمنطقة والعالم وليس هذا وحسب بل أكد الخبراء أن دبي يجب أن تكون مركزاً لتقافة القوانين البحرية كمرکز توجد فيه مختلف الثقافات.



ابو ظبي

## الإمارات مؤهلة لتكون مركزاً عالمياً للتحكيم البحري

### الابوظبي / وام:

بدأت فعاليات مؤتمر التحكيم البحري في مجلس مدينة السلام بحضور مشاركين من أكثر من 30 دولة حيث سيخترخ المؤتمر بتوصيات يقدمها للجهات المسؤولة.

وينظم المؤتمر كل من غرفة التجارة والصناعة دبي ومركز للفتاوى التجاري لدول مجلس التعاون مركز الإمارات الدولي للتحكيم.

وتركزت المحاضرات والندوات حول دوريات التحكيم البحري والمبادئ والتحكيم البحري في الفقه الإسلامي والقانون البحري الفرنسي والمنظور العالمي للتحكيم البحري وشروط التحكيم البحري وينود السرعة والاستتجار وغيرها والتحكيم الإلكتروني والمحكميين البحريين وفتاوى التحكيم البحري وقانون التأمين البحري كما تم مناقشة بعض القضايا الافتراضية في التحكيم البحري.

وشهد الافتتاح كلمة اتحاد غرفة التجارة والصناعة بدولة الإمارات ألقاها صلاح سالم بن عبيد الشامسي وكلمة مركز التحكيم البحري ألقاها ناصر زايد أمين عام المركز وكلمة المركز الإماراتي الدولي للقانون وألقاها إبراهيم الملا المدير العام للمركز.

وصرح ناصر غنيم الزيد أن التحكيم البحري والاتجاه إليه ليس جديداً على دول مجلس التعاون الخليجي بل هو موجود منذ زمن على شكل قضايا تتعلق بالنظام البحري بحكم أن دول المجلس جميعها لديها موانئ وتتعرض لمثل هذا النوع من الملتزعات.

وقال إن هذه الملتزعات كانت تحل في الخارج لعدم وجود مؤسسات تعنى بشؤونها وتضع قواعد وركائز وهو الأمر الجديد ففي هذا المؤتمر تنتهج بداية تحول الدول الخليجية إلى مراكز تحكيم دولية وليس العكس علماً بأنه هناك أكثر من ألف قضية تحكيم بحري تخص الدول الخليجية كل عام تحكم في الخارج.

وأوضح أن المؤتمر سيحقق نجاحاً كبيراً ولا سيما أنه نجح في الدرجة الأولى بتحقيق هذا التوافق القانوني من مختلف التجارب الإفريقية والبريطانية والفرنسية والألمانية وغيرها وشرق آسيوية وغربية وخليجية والأمريكتين. وهذا اللقاء الكبير هو بداية لفهم الدول المعنية ببعضها البعض.

وقال ناصر غنيم إن التحكيم البحري اليوم لا يمكن أن يعتمد على ثقافة واحدة بل على ثقافة الجاهات العالمية المتنوعة لكون القضية تلوح أساساً لتنوع وعالمية الشركات المتنازعة.

## «كويت انفست» تتطلع للمزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة خليجياً وعالمياً

### الكويت / كونا:

تحقيق المزيد نحو تعزيز قاعدة المساهمين وتحويل ثقته في التزام بديل كافة الجهود المتمركزة حول استكشاف واخذاب النسب الفرص الاستثمارية والاعتماد على علاقة متوازنة معهم من خلال أعلى درجات التميز في مستويات الإفصاح والشفافية.

وشدد على أهمية وجود الهيئة الاستثمارية خاصة والعناخ الاقتصادي العام سواء الكويت أو الأسواق العالمية حيث ساهمت الأجزاء الدولية في ارتفاع اسعار النفط عالمياً إلى تحقيق طفرات مالية في حركة بعض الأسواق خاصة في الدول المنتجة للنفط ومنها دول الخليج العربي الأمر الذي عزز إجتذاب رؤوس الأموال.

وقال الصالح في الجمعية العمومية العادية للشركة أن الكويت انفست اعمدت إلى تطبيق استراتيجيات أكثر حنكة وتقدراً من خلال التوجه إلى الأسواق الخليجية والعربية منها السعودية والامارات والاردن وصرح عبر المساهمة رؤوس أموال شركات واسطة مالية تابعة منها القائم والبعوض تحت التأسيس.

وأوضح أن الشركة حققت قفزة نوعية في العام 2007 أثرت بشكل كبير في زيادة قيمة استثماراتها، ما يقع الأثار الإيجابية الواعدة سواء في قنواتنا الاستثمارية الحالية أو في خططنا المستقبلية التي خلقت حيز التنفيذ منذ بداية العام 2008.

وأشار إلى وجود تحديات أمام الشركة



الكويت